الأنباء
الاربعاء 2 ابريل 2014

إدراج ملاحظات وزارة المالية بتقرير الديوان أمر وجوبي وليس اختيارياً

«الميزانيات» ناقشت الحسابات الختامية لديوان المحاسبة وإدارة الفتوى والتشريع

عدنان عبدالصمد

صرح النائب عدنان سيد عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بأن اللجنة واصلت اجتماعاتها لمناقشة الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2013/2012 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنها، حيث نهجت اللجنة بدور الانعقاد الحالي مناقشة الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية وزارة وزارة وإدارة إدارة، حيث خصص اجتماع الاثنين الماضي الموافق 2014/3/31 لمناقشة الحساب الختامي لديوان المحاسبة وملاحظات وزارة المالية بشأنه وفي الجزء الثاني من الاجتماع نوقش الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه. وأضاف عبدالصمد فيما يتعلق بالحساب الختامي لديوان المحاسبة، فالجهة المنوط بها التدقيق عليه هي وزارة المالية استنادا لنص المادة 82 من قانون ديوان المحاسبة، والتي تقضي بما يلي «تراجع مستندات وحسابات ديوان المحاسبة بواسطة وزارة المالية ويخطر الديوان بما قد تسفر عنه هذه المراجعة من ملاحظات أو مخالفات لعرضها على رئيس الديوان لاتخاذ ما يلزم بشأنها طبقا لهذا القانون ويدرج ذلك في التقرير السنوي للديوان.

ومن المعروف أن ديوان المحاسبة لا يدرج الملاحظات التي تسجلها وزارة المالية طبقا لنص المادة المذكورة بتقريره السنوي.

على الرغم من تأكيدنا مرارا ضرورة إدراج الملاحظات التي تسجلها وزارة المالية بتقرير الديوان، فإدراج تلك الملاحظات وجوبي وليس اختياريا، حيث جاء في الفقرة الأخيرة من المادة 82 بوضوح فإن يدرج ذلك في التقرير السنوي للديوان، ولا مجال للقول بغير ذلك.

وزاد بقوله: أما فيما يتعلق بمبررات الديوان بعدم إدراج الملاحظات التي تسجلها وزارة المالية على حساباته الختامية استنادا لنص المادة 22 من قانون الديوان وفحواها إعطاء الحق لرئيس الديوان بتقدير مدى أهمية الملحوظة لتدوينها بالتقرير السنوي الذي يرفعه للسلطات المعنية من عدمه، وأضاف: هذا القول مردود عليه فهذا الحق تخضع له الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، ولكن الرقابة التي على الديوان انتقلت إلى وزارة المالية، بما فيها الحق في إدراج أو عدم إدراج ملاحظاتها على ديوان المحاسبة بوزارة المالية، ونحن نأمل من ديوان المحاسبة أن يدرج الملاحظات التي تسجلها وزارة المالية على حساباته الختامية بتقريره اعتبارا من الحساب الختامي القادم. وكانت هناك ملاحظات تم تسجيلها من قبل وزارة المالية تتعلق بعدم تعيين مراقبين ماليين، إضافة إلى ملاحظات تتعلق بالمناقصات والمكافآت التشجيعية للقياديين وآلية معالجة بعض القيود المحاسبية والتي أفاد الديوان بأنه ستتم معالجة ما لم يتم تسويته مع وزارة المالية.

وقال عبدالصمد في الجزء الثاني من الاجتماع والمزمع أن نناقش فيه الحساب الختامي لإدارة الفتوى والتشريع عن السنة المالية 2013/2012 طلب المستشار خالد الوهيبي نائب رئيس قطاع الفتوى والوكيل المساعد للشؤون الإدارة والمالية بالإنابة تأجيل الاجتماع لعدم وجود المختصين، وأيضا عدم وجود رئيس قطاع الفتوى على أن يحدد الاجتماع في وقت لاحق خلال الأسبوع القادم، وقد أكدنا عليه بأنه كان يجب الاعتذار بكتاب يوجه إلى رئيس المجلس خاصة وأن الدعوى كانت من رئيس المجلس وليس الاعتذار بعد عقد الاجتماع وحضور أعضاء اللجنة وبقية المسؤولين في الحكومة.

استفسر عن منطقتي النعايم والسالمي الصناعيتين

الحويلة يدعو وزير التجارة إلى وقف توزيع قسائم صناعية في الشعيبة وميناء عبدالله

د.محمد الحويلة

في تصريح صحافي له قال النائب د.محمد الحويلة إنه نمى الى علمنا أن الهيئة العامة للصناعة تنوي توزيع قسائم صناعية جديدة في منطقة الشعيبة الصناعية وميناء عبدالله، رغما عن وجود قرار سابق من مجلس الوزراء ولجنة تحقيق برلمانية يمنع أي توطين صناعي جديد يزيد الحمل البيئي قبل ان يتم نقل عدد من المصانع ذات الملوثات العالية الى اماكن اخرى وذلك بسبب زيادة نسبة التلوث بالمنطقة.

ودعا د.الحويلة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة إلى إيقاف اي توزيع أو توطين بمنطقة الشعيبة أو ميناء عبدالله وذلك للحد من التلوث، حتى يتم الانتهاء من مشروع المنطقة الصناعية الجديدة، مشيرا الى أن هناك توافقا في المجالس السابقة مع مجلس الوزراء بإيقاف اي توزيع بالشعيبة وبناء مناطق صناعية حدودية، بعيدا عن المناطق السكنية مثل منطقة النعايم، والتي تبعد 30 كيلومترا عن المناطق السكنية ومنطقة السالمي الصناعية.

وزاد أنه سبق ان تم تصنيف المصانع في منطقتي الشعيبة الصناعية وميناء عبدالله على ثلاث مجموعات: مصانع ذات حمل بيئي ثقيل ومتوسط وخفيف، وتم وضع خطة لنقل ذات الحمل البيئي الثقيل والمتوسط الى المناطق الحدودية، بعيدا عن الاحياء السكنية مع الالتزام بدراسة المردود البيئي والاشتراطات البيئة، وذلك للحصول على اي ترخيص جديد مع التزام المصانع الحالية بها.

وطالب د.الحويلة بالاستعجال في الانتهاء من مشروع المنطقة الصناعية الجديدة الحدودية النعايم ومنطقة السالمي الصناعية بعيدا عن السكن الخاص، حيث سيكون ذلك في مصلحة المواطنين وأهالي المناطق المجاورة وكذلك الصناعيون، وذلك لتقليل الحمل البيئي بالمنطقة، وكذلك ستستفيد منها المصانع المنقولة بمساحات كبيرة تتناسب مع حجم ونوعية صناعاتها مع توفير كل التسهيلات والمرافق لها لتصبح منطقة صناعية متطورة ومتكاملة وفق أعلى المعايير الصناعية والبيئية، لتفتح آفاقا جديدة أمام الصناعات المتنوعة لدعم السوق المحلي، وتنويع مصادر الدخل بتشجيع الصناعات الوطنية حتى تصبح رافدا قويا للاقتصاد الوطني، وجعل منطقة الشعيبة وميناء عبدالله خاصة فقط بالصناعات ذات الحمل البيئي الخفيف.

في هذا الصدد، وجه د.الحويلة سؤالا برلمانيا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة عبدالمحسن المدعج، مطالبا فيه إفادته وتزويده بما يلي:

هل تم بالفعل إصدار موفقات لمصانع جديدة بمنطقة الشعيبة الصناعية وميناء عبدالله، إذا كان الجواب بنعم فيرجى تزويدي بالأسباب التي ادت الى ذلك مع بيان يوضع مسميات تلك المصانع وأصحاب تلك المصانع، وكذلك تزويدي بدراسة المردود البيئي والاشتراطات البيئية المقدمة من تلك المصانع للحصول على الترخيص، ونوع النشاط وتاريخ الموافقة المبدئية للمشروع من قبل الهيئة، وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في شأن تنفيذ قرار مجلس الوزراء بشأن تحسين الوضع البيئي للمنطقة الجنوبية في البلاد والذي ينص على بنود عدة أهمها عدم توطين أي صناعات جديدة في منطقة الشعيبة وميناء عبدالله وعدم الترخيص لأي صناعات جديدة أو الموافقة أو التوسعة لأنشطة قائمة في الشعيبة وميناء عبدالله؟

وتزويدي بما تم في مشروع المنطقة الصناعية الجديدة النعايم والسالمي الصناعية التي تبعد عن المناطق السكنية وما تم بشأن إجراءات نقل المصانع ذات الحمل البيئي الثقيل والمتوسط لها من منطقة الشعيبة وميناء عبدالله، وكم عدد المصانع التي تم إلغاء أو سحب تراخيصها، والتي لم تلتزم بشروط الترخيص بمنطقة الشعيبة وميناء عبدالله منذ عام 2010 حتى تاريخ ورود السؤال مع بيان يوضح المخالفة التي تمت وما تم في شأنها بعد ذلك من غلق للمصانع أو استثناء بعضها مع ذكر سبب الاستثناء؟

طلب تزويده بقيمة تأجير المعاهد أو الكليات أو الجامعات الخاصة بحسب المساحة والمتر المربع

عبدالله: ما شروط منح التراخيص لبناء المدارس الخاصة؟

د.خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا لوزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي جاء فيه:

اولا: فيما يتعلق بالمدارس الخاصة:

1 ـ ما شروط ومواصفات منح التراخيص لبناء المدارس الخاصة بجميع مراحلها، وما اللجنة المختصة بوزارة التربية واسماء اعضائها واختصاصاتهم الوظيفية التي تقوم بالموافقة او برفض طلبات منح التراخيص؟

2 ـ اسماء وعدد ومواقع المدارس الخاصة الممنوح لها تراخيص في جميع مناطق الكويت لجميع المراحل الدراسية؟

3 ـ اسماء الشركات او المؤسسات او الافراد الممنوح لهم تراخيص بناء او استئجار للمدارس الخاصة؟

4 ـ هل هناك دعم مادي مقدم للمدارس الخاصة المرخصة في جميع المراحل الدراسية؟

5 ـ اسماء من تقدم بطلب تراخيص مدارس خاصة بجميع مراحلها الدراسية خلال السنتين الماضيتين وحتى تاريخ تقديم هذا السؤال، ومن تم قبول طلبه ومن رفض طلبه واسباب الرفض؟

6 ـ كم قيمة تأجير المدارس الخاصة سنويا بحسب المساحة وقيمة المتر المربع، وكم اجمالي الاموال التي تحصلها وزارة التربية سنويا من قيمة تأجير المدارس الخاصة او من قيمة تجديد التراخيص؟ مع توضيح اسماء المدارس التي عليها ايجارات او اي مبالغ مستحقة للوزارة ولم تسدد حتى تاريخ تقديم هذا السؤال.

7 ـ كيف يتم تقييم اداء عمل المدارس الخاصة في كل مرحلة تعليمية لاستمرار منحها الترخيص من عدمه؟

ثانيا: فيما يخص المعاهد والكليات والجامعات الخاصة

1 ـ ما شروط ومواصفات منح التراخيص لبناء المعاهد والكليات والجامعات الخاصة وما اللجنة المختصة بوزارة التعليم العالي واسماء اعضائها واختصاصاتهم الوظيفية التي تقوم بالموافقة او رفض طلبات منح التراخيص؟

2 ـ اسماء وعدد ومواقع المعاهد والكليات والجامعات الخاصة المحلية او الدولية بمختلف تخصصاتها الممنوحة تراخيص في جميع مناطق الكويت.

3 ـ اسماء الشركات او المؤسسات او الافراد الممنوحة لهم ترخيص ببناء او استئجار المعاهد او الكليات او الجامعات الخاصة.

4 ـ هل هناك دعم مادي مقدم لأي من المعاهد او الكليات او الجامعات الخاصة؟

5 ـ اسماء من تقدم بطلب ترخيص معاهد او كليات او جامعات خاصة خلال السنتين الماضيتين وحتى تاريخ تقديم هذا السؤال، ومن تم قبول طلبه ومن الذي رفض طلبه واسباب الرفض؟

6 ـ كم قيمة تأجير المعاهد او الكليات او الجامعات الخاصة بحسب المساحة والمتر المربع، وكم اجمالي الاموال التي تحصلها وزارة التعليم العالي سنويا من التأجير او من قيمة تجديد التراخيص؟ مع توضيح اسماء المعاهد والكليات والجامعات الخاصة التي عليها ايجارات مستحقة او قيمة تراخيص غير محصلة للوزارة ولم تسدد حتى تاريخ تقديم هذا السؤال.

7 ـ كيف يتم تقييم اداء عمل المعاهد والكليات والجامعات الخاصة لاستمرار منحها التراخيص؟

الصالح: خطوة الحرس الوطني لتوظيف حملة الشهادة المتوسطة صائبة

خليل الصالح

اعتبر النائب خليل الصالح الاجراء الذي اتخذه الحرس الوطني بتوفير فرص وظيفية لاصحاب الشهادات المتوسطة والذين لم يتسن لهم استكمال دراستهم خطوة صائبة وتصب في الاتجاه الصحيح كما تسهم الى حد كبير في حل مشكلة البطالة.

وقال الصالح، في تصريح صحافي، ان تفاعل الجهات الحكومية مع الاجراء الذي انتهجه الحرس الوطني والاقتداء به من شأنه ان يحدث نقلة في آلية معالجة البطالة وايجاد فرص عمل للشباب الكويتي من الجنسين، خصوصا ان هناك طوابير طويلة من المنتظرين والباحثين عن وظيفة والبعض منهم طال انتظاره ولاكثر من 8 سنوات وهو يبحث عن وظيفة بديوان الخدمة.

وذكر الصالح ان الحرس الوطني خطا خطوة موفقة نحو تقليص عدد الباحثين عن وظيفة، متمنيا ان تحذو وزارات وادارات الدولة حذوه للقضاء على البطالة وايجاد فرص عمل لمن لم ينهوا تعليمهم ومنعتهم الظروف من استكمال دراستهم.

الفضل: إنشاء طريق مواز لطريق كبد

نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا برغبة، قال في مقدمته: أصبحت منطقة كبد منطقة حيوية يقصدها العديد من العائلات، مما يقتضي حاجة المنطقة إلى إنشاء طريق مواز لطريق كبد شرقي قسائم الهجن، وأن يتفرع من الدائري السابع من خلال جسور استدارة، وذلك للأغراض التالية: تخفيف ازدحام طريق كبد، وأن يستخدم من قبل المركبات الثقيلة، وتقليل الحوادث، وتخفيف الضغط على طريق الدائري السابع.

ونص الاقتراح على إنشاء طريق مواز لطريق كبد شرقي قسائم الهجن، يتفرع من الدائري السابع، من خلال جسور استدارة.

تعيين المعلمين حسب عنوان البطاقة المدنية

الرويعي: استبدال الرقم المدني بالرقم الأمني في المعاملات

د.عودة الرويعي

قدم النائب د.عودة الرويعي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لاهمية الرقم الامني ولأن الرقم الامني يجب ان يكون من ميزاته الا يستدل على اي معلومات خاصة بصاحب الرقم الامني، ولأن وزارات الدولة ومعاملاتها جميعها تستند الى الرقم المدني للافراد والذي فيه معلومات عن تاريخ ميلاد الافراد، والذي من خلاله يمكن الدخول لمعاملات مهمة وحساسة للافراد منها على سبيل المثال لا الحصر بطاقات الائتمان البنكية وغيرها من المعلومات الشخصية الخاصة، وكذلك معاناة كثير من المواطنين والمقيمين بعدم توافق نظام الرقم المدني مع رقم جواز السفر في حالات الدخول والخروج اثناء السفر وايضا الرقم المستخدم بالجنسية وغير ذلك من الحالات.

ونص الاقتراح على: استبدال الرقم المدني المستخدم حاليا بالرقم الامني في جميع معاملات الافراد داخل الكويت وخارجها.

كما قدم د.الرويعي اقتراحا آخر جاء في مقدمته: نظرا لاهمية الاستقرار المهني والوظيفي في الهيئة التعليمية بوزارة التربية وخاصة المعينين الجدد منهم، لذا اقترح ان «يعين المعلم المعين حديثا بوزارة التربية في المدرسة او المنطقة التعليمية وفق عنوانه الموضح في بطاقته المدنية، ويستثنى من ذلك من يرغب في غير ما ورد بالاقتراح وفقا لرغبته الشخصية ووفق الشواغر والنظم المعمول بها في وزارة التربية».

النصف يسأل الكندري عن تأجير وتشغيل مطار الشيخ سعد العبدالله الدولي

راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالا برلمانيا لوزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري جاء فيه:

فيما يخص شراء الديوان الاميري لمبنى شركة الخطوط الوطنية للطيران، يرجى تزويدي بالآتي:

نسخ عن جميع العقود المبرمة والمراسلات التي تم عقدها بين الطيران المدني ووزارة المواصلات مع شركة الخطوط الوطنية للطيران فيما يتعلق بتأجير وتشغيل مبنى مطار الشيخ سعد العبدالله الدولي، وهل تم عرض موضوع شراء الديوان الاميري لمبنى مطار الشيخ سعد العبدالله الدولي من شركة الخطوط الوطنية للطيران على ادارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة؟

حمد المطر مستنكراً: بعد الفلاش نلغي العلوم والحاسوب

د.حمد المطر

استنكر عضو الحركة الدستورية الاسلامية النائب في مجلس 2012 المبطل د.حمد المطر قرار وزارة التربية الغاء مادتي العلوم والحاسوب من السنوات الاولى من المرحلة الابتدائية، مشيرا الى ان هذا القرار خطير وغير تربوي، متمنيا الغاءه، مبينا ان هذا القرار يستدعي تحركا كبيرا من المؤسسات التربوية خاصة الجامعة والتطبيقي، متسائلا: اين دور جمعية المعلمين فيما حدث؟

واكد د.المطر ان الاساتذة التربويين في الجامعة والتطبيقي عليهم مسؤولية كبيرة من التحرك التربوي الجاد ضد قرار التربية، مشيرا الى ان وزير التربية ومجلس الوكلاء يعيدان التدريس الى الوراء بعد الغاء مادتي العلوم والحاسوب من المرحلة الابتدائية.

وبين د.المطر ان وزير التربية ومجلس الوكلاء يحاولان ان يعيدا النظام التربوي التعليمي الى عهد الكتاتيب بعد الغاء العلوم والحاسوب من المرحلة الابتدائية، وتساءل: اين ستذهب مختبرات الحاسوب الآلي في المرحلة الابتدائية والمباني الجديدة والمستحدثة؟ ومن المسؤول عن هذا العبث واللاتخطيط في اهم واخطر مؤسسة؟ وهل هناك طالب في المرحلة الابتدائية لا يمتلك «ايميل» او غير مهتم بالتكنولوجيا؟ وكيف يتم الغاء الحاسوب والعلوم من المرحلة الابتدائية؟

وقال موجها حديثه لاولياء الامور: اين انتم من الغاء مادتي العلوم والحاسوب في المرحلة الابتدائية؟ مؤكدا ان هذا القرار سيؤثر على ابنائنا جميعا، ونحن معنيون به امام تخبطهم، مبينا ان المدارس الخاصة تستخدم الآيباد في المنهج والتواصل وتستخدم العلوم المرحة في منهاجها، ووزارة التربية تلغي الحاسوب والعلوم من الابتدائي!

واختتم قائلا: بعد الفلاش نلغي العلوم والحاسوب.